

## ملخص تنفيذي

### ملخص لأهم التطورات...

شهد النمو الإقتصادي معدل بلغ نحو ٤.٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. وقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ خمسة قطاعات رئيسية والتي تمثل نحو ٤٨.٦% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويأتي على رأس تلك القطاعات؛ قطاع الحكومة العامة لترتفع بنحو ٨.٨%، وقطاع التشييد والبناء لترتفع بنحو ١٠.٧%، وتجارة الجملة والتجزئة لترتفع بنحو ٥.١%، وقطاع الأنشطة العقارية لترتفع بنحو ٤.٥%، وقطاع الزراعة لترتفع بنحو ٣.٣%. وقد أظهرت أحدث المؤشرات التي صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٥.١% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٨% خلال الربع الأول من العام المالي السابق. حيث استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٦.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

في حين حقق عجز الموازنة العامة للدولة نحو ٢٧٣ مليار جنيه (٩.٨% من الناتج المحلي) خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥ / ٢٠١٦ مقابل ٢٣١ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من العام المالي السابق (٩.٥% من الناتج المحلي). بينما شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الإقتصادي لتحقيق معدل زيادة بلغ نحو ١٢.٧% خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٥ / ٢٠١٦ مقابل نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل بنحو ٩.٧%، فضلاً عن ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة المبيعات بنحو ١٥.٤%. أما على جانب المصروفات، يظل الإهتمام بالإنفاق على البعد الإجتماعي جلياً ضمن أولويات الحكومة والذي يتضح من خلال ارتفاع الإنفاق على دعم الخبز والسلع التموينية بنسبة ٥.٨% ليصل إلى ٢٧.٧ مليار جنيه، ودعم الكهرباء بـ ٢٠% ليحقق ٢٦.٩ مليار جنيه، وزيادة مساهمة الخزانة في صناديق المعاشات بنسبة ٢٩.٢% لتصل ٣٩.٣ مليار جنيه، فضلاً عن ارتفاع الإنفاق على باب الإستثمارات بنحو ٥.٧% محققاً ٤١.٥ مليار جنيه.

أما بالنسبة لأحدث تطورات المؤشرات الاقتصادية فيمكن عرضها على النحو التالي:-

Ø ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٧.٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

Ø وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي **للسيولة المحلية** بشكل نسبي عند ١٨% مسجلاً ٢٠٠٦.٧ مليار جنيه في نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨.٢% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية للجهاز

**المصرفي** بنحو ٢٦.٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢.١ مليار جنيه في شهر الدراسة ، مقارنة بـ ٢٧% (محققاً ٢٠٥١.٣ مليار جنيه) في مارس ٢٠١٦ ، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذي شهده **صافي الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٧٥.٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣.٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٦.

Ø على نحو آخر، إرتفع **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢.٣% وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣.١% خلال شهر مايو ٢٠١٥، ومقارنة بـ ١٠.٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. الأمر الذي يمكن تفسيره في الأساس في ضوء إرتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤.٣%، مقارنة بـ ١٢.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ١٤.٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الإرتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"**، و**"المطاعم والفنادق"**، و**"الثقافة والترفيه"**، و**"الأثاث والتجهيزات"**، و**"السلع والخدمات المتنوعة"**، و**"النقل والمواصلات"**، و**"المشروبات الكحولية والدخان"**.

بينما انخفض متوسط **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل نحو ٩.٨% مقارنة بـ ١١% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نظراً لتلاشي أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤.

Ø قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع **سعرى** **عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥% و ١٢.٧٥% على التوالي، وكذا رفع **سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%، و**زيادة سعرى الإئتمان والخصم** بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%.

Ø بلغ **إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي)** نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي ما يقدر بـ ٩١.٨% من الناتج المحلي).

Ø حقق **ميزان المدفوعات** خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كلياً بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار (١.٠% من الناتج المحلي)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، حيث حقق **الميزان الجاري** عجزاً قدره ٨.٩ مليار دولار (٢.٥% من الناتج المحلي)، مقابل عجزاً أقل قدره ٤.٣ مليار دولار (١.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما سجل **الحساب الرأسمالي والمالي** صافى تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلي)، مقابل صافى تدفقات للداخل أقل بحوالي ٠.٨ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وتجدر الإشارة إلى أن **صافى السهو والخطأ** قد سجل تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل صافى تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

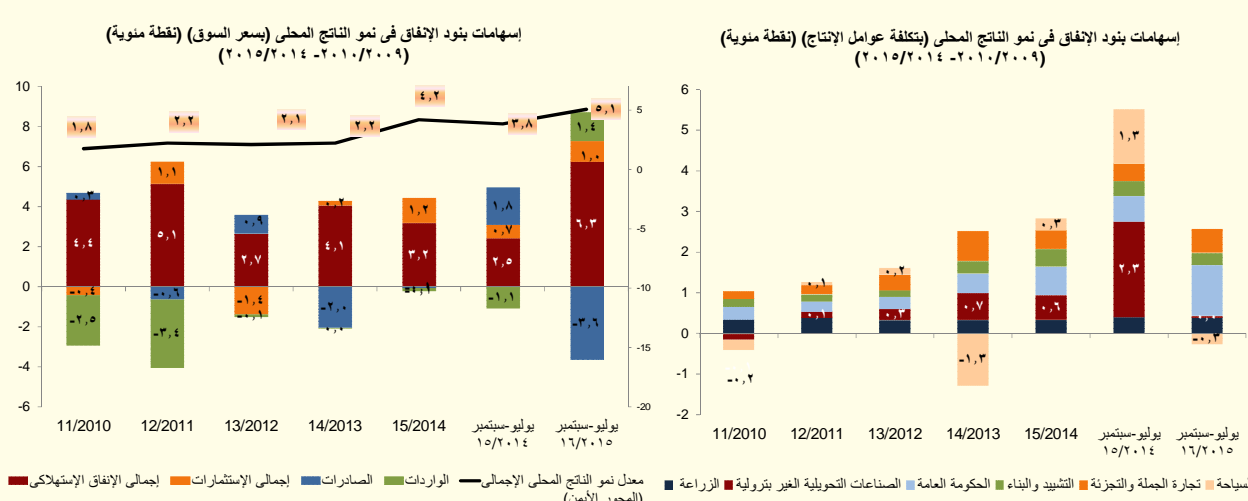
## Ø معدل نمو الناتج المحلي:

وفقاً لأحدث بيان صحفي قدمه وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي معدل نمو يصل إلى ٤.٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٥.٥% خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ متأثراً بتباطؤ معدلات نمو الاقتصاد العالمي. وقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ خمسة قطاعات رئيسية والتي تمثل نحو ٤٨.٦% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، ويأتي على رأس تلك القطاعات؛ قطاع الحكومة العامة لترتفع بنحو ٨.٨%، وقطاع التشييد والبناء لترتفع بنحو ١٠.٧%، وتجارة الجملة والتجزئة لترتفع بنحو ٥.١%، وقطاع الأنشطة العقارية لترتفع بنحو ٤.٥%، وقطاع الزراعة لترتفع بنحو ٣.٣%.

أظهرت أحدث المؤشرات التي صدرت مؤخراً عن وزارة التخطيط إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق معدل نمو ٥.١% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقارنة بنحو ٣.٨% خلال الربع الأول من العام المالي السابق. وقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في دفع حركة النشاط الإقتصادي خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، بإسهام يقدر بنحو ٦.٣ نقطة مئوية، مقارنة بنحو ٢.٥ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. كما ساهمت الإستثمارات بشكل إيجابي في معدل النمو لتسجل نحو ١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٠.٧ نقطة مئوية خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما حد الإسهام السلبي لصافي الصادرات من معدل النمو المحقق مسجلاً نحو ٢.٢ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي قدره ٠.٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي السابق.

**فعلى جانب الطلب، فقد استمر كل من الاستهلاك العام والخاص في تحقيق معدلات نمو مرتفعة خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، حيث حقق الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة معدل نمو بلغ نحو ٦.٧%، مقارنة بـ ١.٨% خلال الربع الأول من العام المالي السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد حقق الاستهلاك العام معدل نمو قدره ٥.٧% خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٨.٢% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. كما تعكس أحدث البيانات المنشورة تحسن أداء الإستثمارات بشكل ملحوظ، حيث حققت معدل نمو سنوي قدره ٨.٧% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل معدل نمو يقدر بـ ٦% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.**

على الجانب الآخر، حقق صافي الصادرات معدل مساهمة بالسالب في النمو بلغ ٢.٢ نقطة مئوية خلال عام الدراسة، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ٠.٧ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥. وقد جاءت هذه التطورات في ضوء تحقيق الصادرات لنمو قدره -٢٥.٦% (معدل مساهمة بالسالب بنحو ٣.٦ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام إيجابي بنحو ١.٨ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي السابق). بينما انخفضت الواردات بـ ٦.٨% خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦، لتحقيق بذلك معدل مساهمة إيجابي بلغ ١.٤ نقطة مئوية، مقارنة بإسهام سلبي يقدر بنحو ١.١ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.



أما على جانب العرض، فقد تصدر قائمة القطاعات المحركة للنمو خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ خمسة قطاعات، على رأسها قطاع الحكومة العامة محققاً معدل نمو حقيقي بنحو ١٤.٤% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ١.٢ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وجدير بالذكر أن قطاع التشييد والبناء قد حقق معدل نمو قدره ٧.٥% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة). وقد حققت تجارة الجملة والتجزئة معدل نمو حقيقي قدره ٤.٧% (مساهماً في معدل نمو الناتج المحلي بـ ٠.٦ نقطة مئوية خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بمساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة)، كما حقق أيضاً قطاع الزراعة معدل نمو قدره ٣% (استقر إسهامها في معدل نمو الناتج المحلي عند ٠.٤ نقطة مئوية). أما بخصوص قطاع الأنشطة العقارية فقد حقق معدل نمو سنوي قدره ٤.٥% (محققاً بذلك نسبة مساهمة قدرها ٠.٤ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

ومن الجدير بالذكر أن جميع القطاعات المذكورة أعلاه تمثل نحو ٤٩% من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي خلال فترة الدراسة.

بينما استمر قطاع استخراج الغاز الطبيعي في التراجع ليحقق نمواً سلبياً قدره ٨.٧%، وبناءً على ذلك فقد ساهم بشكل سلبي بنحو ٠.٥ نقطة مئوية في معدل النمو المحقق خلال فترة الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد انخفض معدل النمو الحقيقي لقطاع السياحة بشكل ملحوظ ليحقق ٩.٩% (مساهماً بذلك في معدل نمو الناتج المحلي بنحو -٠.٣ نقطة مئوية خلال فترة الدراسة مقارنة بمساهمة إيجابية بنحو ١.٣ نقطة مئوية خلال فترة المقارنة).

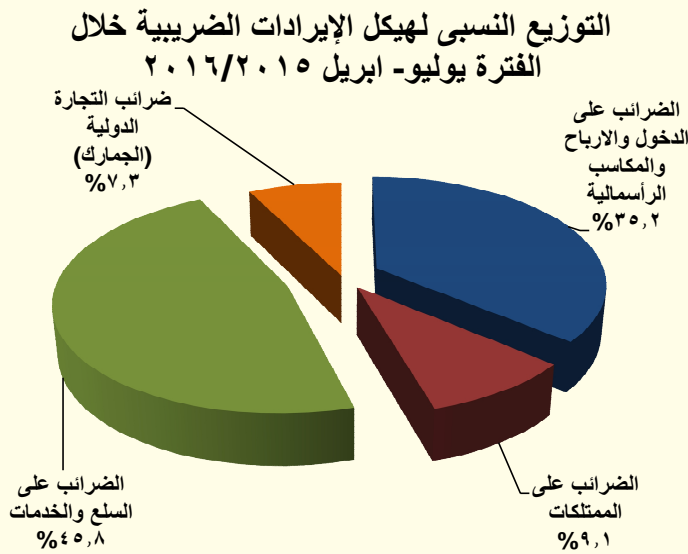
## تطورات الأداء المالي للفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥؛

وحول تطورات الأداء المالي للفترة يوليو- ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، فقد شهد الأداء الضريبي تحسناً من حيث ارتفاع الإيرادات الضريبية من جهات غير سيادية وهي الإيرادات المرتبطة بشكل وثيق بالنشاط الاقتصادي وذلك في ضوء ارتفاع الإيرادات غير السيادية المحصلة من مصلحة الدخل ومصلحة المبيعات. بينما سجلت جملة المصروفات ارتفاعاً بنحو ٨.٥% لتحقيق ٥٨٧.٦ مليار جنيه (٢١.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٤١.٧ مليار جنيه (٢٢.٣% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٥/١٤	العجز الكلى خلال يوليو- ابريل ١٦/١٥
٢٣١ مليار جنيه (٩.٥% من الناتج المحلى)	٢٧٣ مليار جنيه (٩.٨% من الناتج المحلى)
الإيرادات	الإيرادات
٣٢١.١ مليار جنيه (١٣.٢% من الناتج المحلى)	٣٢٧.٥ مليار جنيه (١١.٨% من الناتج المحلى)
المصروفات	المصروفات
٥٤١.٧ مليار جنيه (٢٢.٣% من الناتج المحلى)	٥٨٧.٦ مليار جنيه (٢١.٢% من الناتج المحلى)

المصدر: وزارة المالية- وحدة السياسات المالية الكلية.

## § على جانب الإيرادات،



شهدت جملة الإيرادات إرتفاعاً بنحو ٦.٤ مليار جنيه (بنسبة ٢%) خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥ لتسجل نحو ٣٢٧.٥ مليار جنيه، مقابل نحو ٣٢١.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، وهو ما يمكن تفسيره بالأساس نتيجة إرتفاع الإيرادات الضريبية بنحو ٤.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢%) لتسجل ٢٤٣.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل نحو ٢٣٩.١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق، بالإضافة إلى إرتفاع الإيرادات غير الضريبية بنحو ١.٧ مليار جنيه (بنسبة نمو ٢.١%) لتسجل نحو ٨٣.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٨٢ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

ويأتى تحسن أداء الحصيلة الضريبية خلال فترة الدراسة مدفوعاً بالإصلاحات الضريبية التى تم تطبيقها منذ بداية العام المالى الماضى وإستمرت فى العام المالى الحالى:

- حيث ارتفعت الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتحقيق نحو ١١١.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٩٧.٥ مليار جنيه (خاصة مع إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع المحلية والمستوردة وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على الخدمات وإرتفاع الحصيلة من ضرائب المبيعات على السجائر والضرائب على الدمغة).
- كما إرتفعت حصيلة الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٤%) لتحقيق ٢٢.١ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٧.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.
- بالإضافة إلى ذلك، فقد إرتفعت حصيلة الضرائب الأخرى بنحو ٣.٦ مليار جنيه لتحقيق نحو ٦.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

- على نحو آخر، فقد حققت الحصيلة من الضرائب على الدخل نحو ٨٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥ مقابل نحو ١٠٣.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك في الأساس في ضوء الإنخفاض في الضرائب على أرباح شركات الأموال من هيئة البترول نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. وعند إستبعاد الضريبة من أرباح هيئة البترول تكون الحصيلة من جهات سيادية قد إرتفعت بنسبة ٥٠.٥%. حيث إرتفعت الحصيلة من البنك المركزي (قيم منقولة وأرباح) بنحو ١١ مليار جنيه (بنسبة ١٦٢.٧%)، وإرتفعت الحصيلة من الضرائب على عائد أدون وسندات الخزانة بنحو ٤.٥ مليار جنيه (بنسبة ٣٢.٥%). وعلى الجانب الآخر، فقد إرتفعت الضرائب على أرباح شركات الأموال الأخرى بخلاف الجهات السيادية بنسبة ١٢.٧% مقارنة بنفس الفترة من العام المالي السابق مما يعكس تحسن النشاط الإقتصادي خلال فترة الدراسة.
- وقد حققت الحصيلة من الضرائب على التجارة الدولية (الجمارك) نحو ١٧.٨ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ١٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

**إرتفاع الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات بنحو ١٤.٢ مليار جنيه (بنسبة ١٤.٦%) لتتحقق نحو ١١١.٧ مليار جنيه (٤% من الناتج المحلي).**  
- تمثل الحصيلة من الضرائب على السلع والخدمات نحو ٤٥.٨% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

#### ويرجع ذلك في الأساس في ضوء إرتفاع المتحصلات من كل من:

- الضرائب العامة على المبيعات بنسبة ٥.٣% لتتحقق ٤٥.٧ مليار جنيه.
- الضرائب العامة على سلع جدول رقم "١" محلية بنسبة ٢١.٢% لتتحقق ٣٨.٢ مليار جنيه (في ضوء زيادة الضرائب على السجائر بنحو ٣١.٢% لتسجل نحو ٢٧.٦ مليار جنيه).
- الضرائب العامة على الخدمات بنسبة ٢٣.٨% لتتحقق نحو ١١.٨ مليار جنيه في ضوء تحسن أداء خدمات الاتصالات الدولية والمحلية، وخدمات التشغيل للغير.
- ضرائب الدمغة (عدا دمغة الماهيات) بنسبة ٣٩.٧% لتتحقق نحو ٨.٣ مليار جنيه خاصة إرتفاع حصيلة كل من: الدمغة على عقود شركات المياه والنور والغاز والتليفون والدمغة المتنوعة والدمغة على المحررات المصرفية والدمغة على الاعلانات وخدمات النقل.

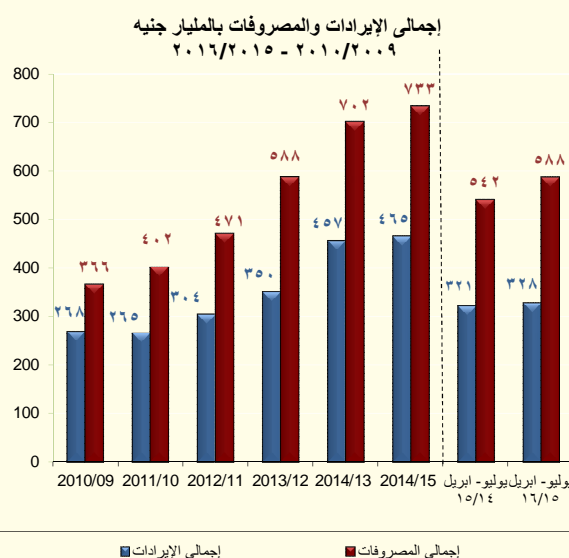
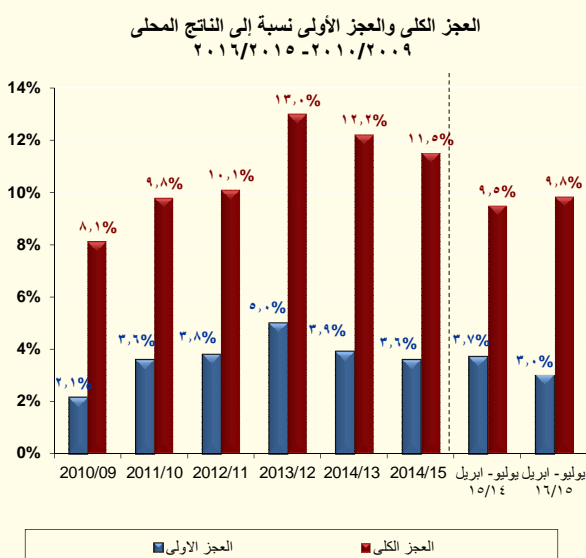
**ارتفاع الحصيلة من الضرائب على الممتلكات بنحو ٤.٨ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٤%)**  
لتحقق ٢٢.١ مليار جنيه (٠.٨% من الناتج المحلي).  
- تمثل الحصيلة من الضرائب على الممتلكات نحو ٩.١% من إجمالي الإيرادات الضريبية.

في ضوء ارتفاع حصيلة الضرائب على عوائد أذون وسندات الخزنة بنسبة ٣٢.٥% لتحقيق نحو ١٨.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

### على جانب الإيرادات غير الضريبية

يرجع الارتفاع في الإيرادات الأخرى إلى ما يلي:

- ارتفاع **حصيلة بيع السلع والخدمات** بنحو ١.٩ مليار جنيه (بنسبة ١٢%) لتحقيق نحو ١٧.٦ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل نحو ١٥.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق (في ضوء ارتفاع المحصل من الصناديق والحسابات الخاصة بنحو ١١.٩% لتحقيق ١٢.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١١.٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق).
- وعلى نحو آخر، فقد ارتفعت **الحصيلة من الإيرادات المتنوعة** بنحو ٤ مليار جنيه (بنسبة ٣٦.٩%) لتسجل ١٤.٨ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٠.٨ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- وقد حققت **عوائد الملكية** نحو ٤٦.٨ مليار جنيه لترتفع بنسبة طفيفة قدرها ٠.١% خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٤٦.٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. بينما ارتفعت العوائد المحصلة من البنك المركزي بنحو ١٣.٥ مليار جنيه (بنسبة ١٠٠.٩%) لتحقيق نحو ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١٣.٤ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، بالإضافة إلى ارتفاع العوائد من الهيئات الاقتصادية بنحو ٢.٢ مليار جنيه (بنسبة ١١٢.٦%) لتحقيق ٤.٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.
- وقد حققت **المنح** نحو ٣.٣ مليار جنيه لتتخفض بنحو ٤.٧ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-ابريل ٢٠١٥/٢٠١٦، مقابل ٧.٩ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.



## § أما على جانب المصروفات،

تقوم وزارة المالية بتطبيق إصلاحات مالية تستهدف إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام في صالح الفئات الأقل دخلاً لتحقيق أفضل عائد اجتماعي من خلال الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وتشير أحدث التطورات للأداء الفعلي للموازنة العامة للدولة إلى أن المصروفات العامة بلغت نحو ٥٨٧.٦ مليار جنيه خلال فترة الدراسة (٢١.٢% من الناتج المحلي) لترتفع بنحو ٨.٥% عن نفس الفترة من العام المالي السابق وأن هذا الارتفاع يعتبر الأدنى مقابل متوسط بلغ نحو ١٧% خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على الإنفاق العام.

- زيادة مصروفات الأجور وتعويضات العاملين بالدولة بنحو ١١.٩ مليار جنيه بنسبة ٧.٥% (وهي أقل نسبة زيادة خلال الثلاث سنوات السابقة من نفس الفترة من العام في ضوء الإصلاحات التي قامت بها الوزارة للسيطرة على تفاقم فاتورة الأجور لتبلغ نحو ١٦٩.٦ مليار جنيه (٦.١% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ٢.٧ مليار جنيه (بنسبة ١٢.٦%) ليحقق ٢٣.٩ مليار جنيه (٠.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة المصروفات على الفوائد بنسبة ٣٥.٨% لتصل إلى ١٩١.١ مليار جنيه (٦.٩% من الناتج المحلي).
- زيادة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢.٢ مليار جنيه (١.٥% من الناتج المحلي) بنسبة نمو قدرها ٥.٧% ليسجل نحو ٤١.٥ مليار جنيه.
- وقد سجل الإنفاق على الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية نحو ١٢٠.٦ مليار جنيه (٤.٤% من الناتج المحلي)، لينخفض بنسبة ١٦.٨% مقارنة بـ ١٤ مليار جنيه المحقق خلال نفس الفترة من العام المالي السابق وذلك في ضوء الإنخفاض في دعم السلع البترولية في الأساس نتيجة لعدم إجراء تسويات بترولية خلال فترة الدراسة. بينما ارتفع انفاق الدعم على ما يلي خلال فترة الدراسة:

٢٢ ارتفاع دعم السلع التموينية بنحو ١.٥ مليار جنيه (بنسبة ٥.٨%) ليحقق ٢٧.٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

٢٣ ارتفاع دعم الكهرباء بنحو ٤.٥ مليار جنيه (بنسبة ٢٠%) ليحقق ٢٧ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

٢٤ كما زاد الإنفاق على المزايا الاجتماعية بنحو ١٠.٢ مليار جنيه (بنسبة ٢٧.٨%) ليحقق نحو ٤٦.٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة وذلك في ضوء ما يلي:

٢٥ زيادة مساهمات في صناديق المعاشات بنحو ٨.٩ مليار جنيه (بنسبة ٢٩.٢%) ليصل إلى نحو ٣٩.٣ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

## تطورات الدين العام:

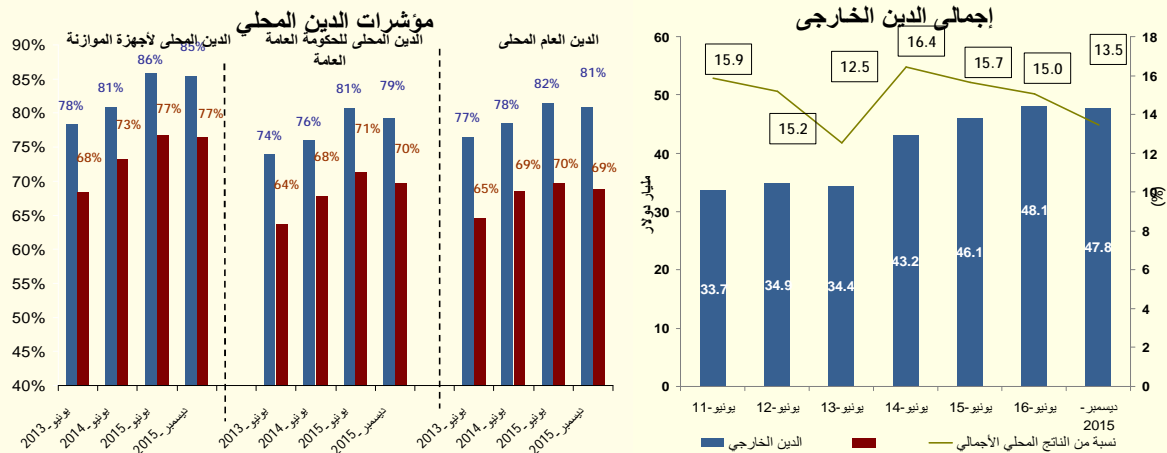
• بلغ إجمالي دين الموازنة العامة (محلي وخارجي) نحو ٢٥٤٥ مليار جنيه في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥ (أي حوالي ٩١.٨% من الناتج المحلي).

• ومن الجدير بالذكر أن إجمالي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة قد بلغ نحو ٢٣٦٨.٥ مليار جنيه (٨٥.٥% من الناتج المحلي) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، مقابل ١٨٩٥.٢ مليار جنيه (٧٨% من الناتج المحلي) في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٤.

ترجع الزيادة في معدلات الدين المحلي لأجهزة الموازنة بخلاف عجز الموازنة خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥، إلى العبء الإضافي الناتج عن فض بعض التشابكات المالية بين أجهزة الدولة خاصة مع كل من صناديق التأمينات والمعاشات وهيئة البترول، حيث سيكون لهذا الإجراء أثراً إيجابياً على الأداء المالي لهذه الجهات.

• كما سجل إجمالي رصيد الدين الخارجي (حكومي وغير حكومي) حوالي ٤٧.٨ مليار دولار بنهاية ديسمبر ٢٠١٥ (١٣.٥% من الناتج المحلي)، مقارنة بـ ٤٨.١ مليار دولار في شهر يونيو ٢٠١٥، وقد بلغ رصيد الدين الخارجي نحو ١٣.٥% من الناتج المحلي في نهاية شهر ديسمبر ٢٠١٥، وهو يعتبر من المعدلات المنخفضة نسبياً على مستوى الدول الناشئة ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (والتي بلغ متوسط رصيد الدين الخارجي لديهم نحو ٢٧% من الناتج المحلي خلال عام ٢٠١٣).

• كما سجل إجمالي الدين العام الخارجي للحكومة ٢٣.٨ مليار دولار (٦.٧% من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠١٥، مقارنة بـ ٢٥.٧ مليار دولار (٨% من الناتج المحلي) في نهاية يونيو ٢٠١٥.



وفقاً لأحدث البيانات التي تم إصدارها من قبل البنك المركزي، فقد استقر معدل النمو السنوي **للسيولة المحلية** عند ١٨% مسجلاً ٢٠٠٦.٧ مليار جنيه في نهاية شهر ابريل ٢٠١٦، مقابل ١٨.٢% في الشهر السابق، ويمكن تفسير ذلك من على جانب الأصول في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي **لصافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي** بنحو ٢٦.٥% ليسجل نحو ٢٠٨٢.١ مليار جنيه في شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٧% (محققاً ٢٠٥١.٣ مليار جنيه) في مارس ٢٠١٦، مما فاق أثر التغير الملحوظ الذي شهدته **صافي الأصول الأجنبية**، حيث سجل قيمة بالسالب بلغت ٧٥.٤ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقابل قيمة سلبية قدرها ٦٣.٥ مليار جنيه خلال مارس ٢٠١٦.

ارتفع معدل النمو السنوي **لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** ليسجل ٢٨.٤% (محققاً ١٥٨٥.٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بارتفاع أعلى قدره ٢٩.٥% خلال الشهر السابق. كما ارتفع معدل النمو السنوي **لصافي المطلوبات من قطاع الأعمال العام** بنحو ٣٥.٤% (ليحقق ٨٦ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٣٠% خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوي **لصافي المطلوبات من القطاع الخاص** بـ ١٤.٩% ليصل إلى ٦٩٥ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٥.٦% خلال الشهر السابق، ويأتي ذلك في ضوء ارتفاع معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص ليسجل ١٤.٨% خلال ابريل ٢٠١٦ (محققاً ٤٩١.٣ مليار جنيه)، مقابل ١٣.١% خلال الشهر السابق، حقق معدل النمو السنوي للإئتمان الممنوح للقطاع العائلي ٢٠.٦% (محققاً ٢٠٣.٧ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٢% خلال مارس ٢٠١٦.

أما على الجانب الآخر، فقد انخفض معدل النمو السنوي **لصافي الأصول الأجنبية** بشكل ملحوظ خلال شهر ابريل ٢٠١٦ ليسجل نحو ٢٣٩.٥% محققاً قيمة بالسالب قدرها ٧٥.٤ مليار جنيه، مقابل انخفاض أقل قدره ١٩٥.٤% (ليسجل -٦٣.٥ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك كنتيجة أساسية للتغير الملحوظ الذي شهدته **صافي الأصول الأجنبية للبنك المركزي**، حيث انخفض بنحو ٢٢٨.٦% ليسجل -٣٦.٦ مليار جنيه خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢١٧.٧% (محققاً -٤٠.٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق. كما تراجع معدل النمو السنوي **لصافي الأصول الأجنبية للبنوك** بنسبة قدرها ٢٥١.٥%، ليسجل قيمة بالسالب قدرها ٣٨.٨ مليار جنيه خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بانخفاض أقل قدره ١٧١.٨% (مسجلاً -٢٣.٢ مليار جنيه) خلال مارس ٢٠١٦.

أما على جانب الالتزامات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي **لكمية النقود** ليسجل نحو ١٦% (محققاً ٥٤٠.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٥.٤% خلال الشهر السابق، حيث ارتفع معدل النمو السنوي **للقود المتداول** خلال ابريل ٢٠١٦ بنحو ١٣.٩% (٣٢٢.١ مليار جنيه)، مقارنة بـ ١٢.١% خلال الشهر السابق، مما فاق أثر تباطؤ معدل النمو السنوي **للدوائع الجارية بالعملية المحلية** حيث سجل ١٩.٢% (٢١٨.٢ مليار جنيه) خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ٢٠.٤% خلال مارس ٢٠١٦.

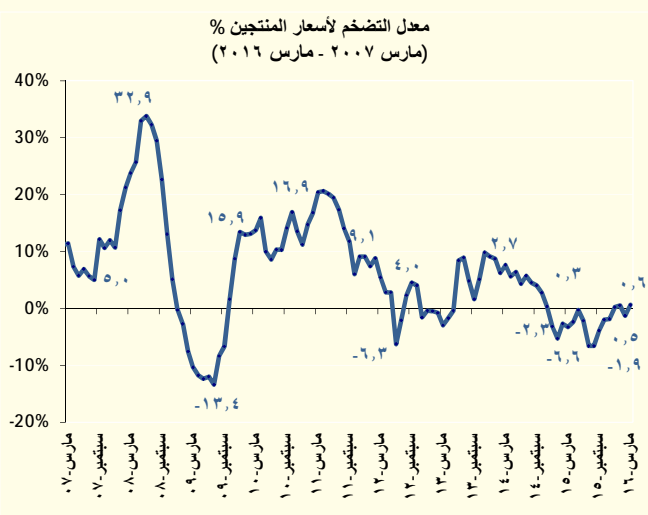
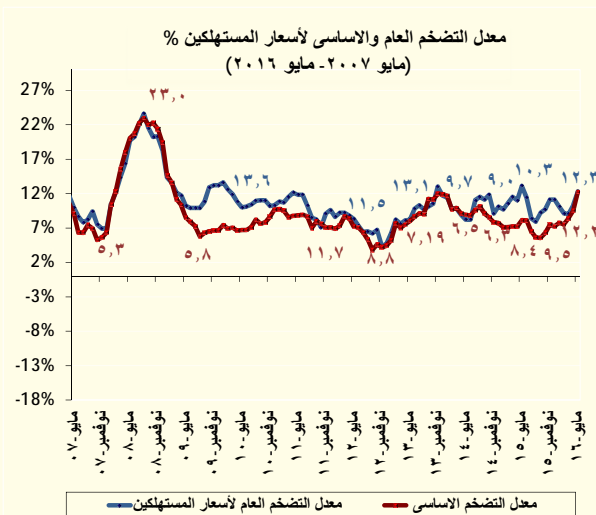
ارتفع معدل النمو السنوي **لأشباه النقود** بنحو ١٨.٨% (محققاً ١٤٦٦.٥ مليار جنيه) خلال ابريل ٢٠١٦، مقارنة بمعدل نمو أعلى بنحو ١٩.٢% خلال الشهر السابق، ويرجع ذلك إلى ارتفاع معدل النمو السنوي **للدوائع الغير الجارية بالعملية المحلية والأجنبية** بنحو ١٧.٨% (محققاً ١١٤٩.٢ مليار جنيه) و ٢٤.٥% (محققاً ٢٤١.٣ مليار جنيه)، على التوالي خلال شهر الدراسة، مقارنة بـ ١٨.٣% و ٢٥.٤%، على التوالي، خلال الشهر السابق. ارتفع معدل النمو السنوي **للدوائع الجارية بالعملية الأجنبية** ليصل إلى ١٦.٣% (محققاً ٧٦ مليار جنيه) خلال شهر ابريل ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٤.٣% خلال الشهر السابق.

وفقاً لأحدث البيانات، فقد ارتفع معدل النمو السنوي **لجملة الودائع** لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بشكل متباطئ ليصل ١٩.٧% في نهاية فبراير ٢٠١٦ محققاً ١٩٣٤.٥ مليار جنيه، مقابل نمو قدره ٢٠.٧% خلال يناير ٢٠١٦. هذا ويقدر نصيب الودائع غير الحكومية من إجمالي الودائع بحوالي ٨٤.٣% في نهاية شهر الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تباطئ معدل النمو السنوي لإجمالي أرصدة التسهيلات الائتمانية **الممنوحة من قبل البنوك** (بخلاف البنك المركزي) بـ ٢٢.٦% في نهاية فبراير ٢٠١٦ مسجلاً ٨٠٤.٤ مليار جنيه، مقارنة بـ ٢٣.٤% خلال يناير ٢٠١٦. وبناء على ذلك، فقد ارتفعت **نسبة الإقراض إلى الودائع** في نهاية فبراير ٢٠١٦ بشكل طفيف لتصل إلى ٤١.٦%، مقارنة بـ ٤١.٥% خلال شهر يناير ٢٠١٦، ومقارنه بـ ٤٠.٦% خلال شهر فبراير ٢٠١٥. (وجدير بالذكر أن البيانات الخاصة بالودائع والقروض لشهر فبراير ٢٠١٦ لم تصدر بعد)

ارتفع **رصيد الاحتياطي من العملات الأجنبية** لدى البنك المركزي المصري ليصل إلى ١٧.٥٢ مليار دولار في نهاية شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١٧.٠١ مليار دولار في نهاية الشهر السابق.

على نحو آخر، ارتفع **معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** بشكل ملحوظ خلال شهر مايو ٢٠١٦ ليسجل ١٢.٣% وهو أعلى معدل تم تحقيقه منذ العام السابق والبالغ ١٣.١% خلال شهر مايو ٢٠١٥، ومقارنة بـ ١٠.٣% خلال شهر ابريل ٢٠١٦. الأمر الذي يمكن تفسيره في الأساس في ضوء ارتفاع معدل التضخم السنوي لمجموعة **"الطعام والشراب"** (أكبر الأوزان مساهمة في معدل التضخم العام) مسجلاً نحو ١٤.٣%، مقارنة بـ ١٢.٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بمعدل أعلى بلغ ١٤.٨% خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما ساهمت عدد من المجموعات الرئيسية الأخرى في الارتفاع المحقق لمعدل التضخم السنوي خلال شهر الدراسة مقارنة بالشهر السابق وعلى رأسها؛ **"الرعاية الصحية"** لتحقيق ٣١.٥% خلال شهر الدراسة مقابل ١٣.٨% خلال الشهر السابق، **"المطاعم والفنادق"** لتسجل ٢٢.٥% مقابل ٢٢%، و**"الثقافة والترفيه"** لتسجل ١٣.١% مقابل ١٠.٧%، و**"الأثاث والتجهيزات"** لتحقيق ١٢.٢% مقابل ١١.٢%، و**"السلع والخدمات المتنوعة"** لتسجل ٨% مقابل ٧%، و**"النقل والمواصلات"** لتسجل ٣.٧% مقابل ٢.٤%، و**"المشروبات الكحولية والدخان"** لتسجل ٢% مقابل ٠.٦%.

بينما انخفض **متوسط معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** خلال الفترة يوليو- مايو ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل نحو ٩.٨% مقارنة بـ ١١% خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، نظراً لتلاشي أثر فترة الأساس الناتجة عن الإجراءات الإصلاحية التي قامت بها الحكومة في يوليو ٢٠١٤.



Ø على نحو آخر، فقد إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الشهري لحضر الجمهورية مسجلاً نحو ٣% خلال شهر الدراسة (وهو أعلى معدل تم تسجيله منذ شهر يوليو ٢٠١٤ والبالغ ٣.٥%)، ومقارنة بـ ١.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٥. حيث إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الشهري لمجموعة "الطعام والشراب" ليسجل ٣.٨% خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ١.٩% خلال الشهر السابق في ضوء إقبال المواطنين على شراء الطعام تزامناً مع شهر رمضان المبارك. كما ساهم في إرتفاع معدل التضخم الشهري إرتفاع معدل التضخم الشهري لعدد من المجموعات الرئيسية الأخرى وعلى رأسها؛ "الرعاية الصحية" لتحقيق ١٥.٦% مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق (خاصة مع إرتفاع أسعار الدواء)، و"المطاعم والفنادق" لتسجل ٣.١% مقابل ٢.١% الشهر السابق (في ضوء إرتفاع أسعار الوجبات الجاهزة)، و"الثقافة والترفيه" لتسجل ٢.٥% مقابل مستوى مستقر في الأسعار خلال الشهر السابق، و"النقل والمواصلات" لتسجل ١.٤% مقابل ٠.٥% الشهر السابق (في ضوء إرتفاع أسعار السيارات).

Ø كما ارتفع معدل التضخم السنوي الأساسي لأسعار المستهلكين Core Inflation ١٢.٢% خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٩.٥% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٨.١% المعدل المحقق خلال شهر مايو ٢٠١٥. كما إرتفع بشكل ملحوظ معدل التضخم الأساسي الشهري مسجلاً نحو ٣.٢% خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقابل نحو ١.٢% خلال الشهر السابق. الأمر الذي يمكن تفسيره في ضوء إرتفاع أسعار "السلع الغذائية" لتساهم بنسبة ١.٩٦ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري، بالإضافة إلى إرتفاع أسعار كل من "السلع الاستهلاكية"، و"الخدمات الأخرى"، و"الخدمات المدفوعة" لتساهم بنسبة ١.١٩ نقطة مئوية في معدل التضخم الأساسي الشهري.

Ø قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في إجتماعها بتاريخ ١٦ يونيو ٢٠١٦ رفع سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وبواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١١.٧٥% و ١٢.٧٥% على التوالي، وكذا رفع سعر العمليات الرئيسية للبنك المركزي بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%، وزيادة سعري الإنتمان والخصم بواقع ١٠٠ نقطة أساس ليصل إلى ١٢.٢٥%. وقد أوضحت اللجنة أن هذا القرار جاء في ضوء أن رفع المعدلات الحالية للعائد لدى البنك المركزي من شأنه الحد من توقعات التضخم. وأكدت لجنة السياسات النقدية على أهمية إتخاذ إجراءات الضبط المالي وكذا إتخاذ إجراءات إصلاحية للحد من الضغوط التضخمية.

Ø ومن الجدير بالذكر أن البنك المركزي قام في ٠٧ يونيو ٢٠١٦ بربط ودائع بقيمة ١٤٠ مليار جنيهه لأجل ٧ أيام بمعدل عائد سنوي ثابت قدره ١١.٢٥%، وذلك في إطار تفعيل عمليات ربط ودائع للبنوك (Deposit Operations) لديه لإمتصاص فائض السيولة لدى الجهاز المصرفي.

Ø فيما يخص مؤشرات البورصة المصرية، فقد انخفض رأس المال السوقي على أساس شهري بحوالى ٣.١% ليسجل ٤٠٠.٥ مليار جنيهه خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة برصيد قدره ٤١٣.٣ مليار جنيهه خلال الشهر السابق. كما انخفض أيضاً مؤشر EGX ٣٠ بنحو ٣.٧% ليحقق ٧٤٨٣.٧ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بمستواه المحقق في نهاية ابريل ٢٠١٦ والذي بلغ ٧٧٧٣.٢ نقطة. كما تراجع مؤشر EGX

١/ يعكس معدل التضخم الأساسي التغير في الأسعار مستبعداً السلع والخدمات المحدد أسعارها إدارياً (الوقود والكهرباء والسجائر المحلية والمستوردة والمياه وخدمات النقل بالسكك الحديدية)، بالإضافة إلى السلع ذات الأسعار الأكثر تقلباً (الخضروات والفاكهة).

٧٠ بشكل طفيف بنحو ٠.١٣% ليحقق ٣٧٣.٨ نقطة خلال شهر مايو ٢٠١٦، مقارنة بـ ٣٧٤.٣ نقطة في نهاية أبريل ٢٠١٦.

## Ø قطاع المعاملات الخارجية:

حقق ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ عجزاً كبيراً بلغ نحو ٣.٤ مليار دولار (١.٠% من الناتج المحلي)، مقابل عجز أقل قدره ١ مليار دولار (٠.٣% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤. وبالرجوع إلى التفاصيل، تأتي تلك التطورات التي شهدتها ميزان المدفوعات في ضوء أهم النقاط التالية:

§ سجل الميزان الجاري عجزاً قدره ٨.٩ مليار دولار (٢.٥% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بعجز أقل قدره ٤.٣ مليار دولار (١.٣% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، ويرجع ذلك بشكل أساسي في ضوء تراجع التحويلات والميزان الخدمي مما فاق التحسن الطفيف في الميزان التجاري، وذلك على النحو التالي:

— انخفض عجز الميزان التجاري بشكل طفيف ليصل إلى ١٩.٥ مليار دولار (٥.٥% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بعجز قدره ٢٠.٤ مليار دولار (٦% من الناتج المحلي) خلال نفس الفترة من العام المالي السابق، وذلك نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثير الصادرات والواردات المصرية بانخفاض الأسعار العالمية للبترول والسلع الأساسية الأخرى. وتأتي تلك التطورات في ضوء تراجع المدفوعات عن الواردات السلعية بنسبة بلغت نحو ١٢.٦% لتحقيق ٢٨.٦ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقابل ٣٢.٧ مليار دولار خلال فترة المقارنة. وقد جاء ذلك بالتزامن مع انخفاض حصة الصادرات السلعية بنسبة بلغت نحو ٢٦% لتحقيق ٩.١ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١٢.٣ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض حصة الصادرات البترولية (خام ومنتجات) بنحو ٢.٢ مليار دولار تأثيراً بانخفاض الأسعار العالمية للبترول الخام بـ ٥١.٤% و ٤٣.٤% خلال الربع الأول والربع الثاني من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ على التوالي، وذلك على الرغم من زيادة الكميات المصدرة من البترول الخام خلال فترة الدراسة<sup>٢</sup>.

— حقق الميزان الخدمي فائضاً قدره ٢.٢ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بفائض أعلى قدره ٤.١ مليار دولار (١.٢% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ٢٥.٥% لتصل إلى ٩.٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بـ ١٢.٥ مليار دولار خلال فترة المقارنة. ويرجع ذلك بشكل أساسي لانخفاض الإيرادات السياحية لتسجل ٢.٧ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بـ ٤.٠ مليار دولار خلال فترة المقارنة وذلك لتراجع عدد الليالي السياحية بـ ٢٨.٣% لتصل إلى ٣٨.٣ مليون ليلة خلال فترة الدراسة، مقابل ٥٣.٤ مليون ليلة خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.

— سجل صافي التحويلات الرسمية خلال فترة الدراسة نحو ٠.٣ مليار دولار، وهو يعتبر أقل إذا تم مقارنته بـ ٢.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة - والذي تضمن ١.٤ مليار دولار منح عينية في

٢/ وجدير بالذكر أن الصادرات من البترول الخام تمثل نحو ٦٤.٤% من إجمالي حصة الصادرات البترولية و ٢٢% من إجمالي حصة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة.

صورة شحنات بترولية من المملكة العربية السعودية و ١ مليار دولار منحة نقدية من دولة الكويت – ولذلك فهذا لا يعتبر تراجع نظراً لما تضمنته فترة المقارنة من موارد استثنائية.

**§ شهد الميزان الرأسمالي والمالي صافي تدفقات للداخل بنحو ٩.٢ مليار دولار (٢.٦% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للداخل أقل بنحو ٠.٨ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، ويأتي ذلك في ضوء:**

— ارتفاع صافي التدفق للداخل في بند الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ ليسجل ٣.١ مليار دولار (٠.٩% من الناتج المحلي)، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٢.٦ مليار دولار (٠.٨% من الناتج المحلي) خلال فترة المقارنة، وذلك في ضوء ارتفاع صافي التدفقات للداخل للاستثمارات الواردة لتأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموالها ليحقق ٢.٥ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ١.٤ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

— سجلت استثمارات محفظة الأوراق المالية في مصر صافي تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار (٠.٤% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بحوالي ٢.١ مليار دولار (٠.٦% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤، ويرجع ذلك في ضوء سداد سندات قيمتها ١.٢٥ مليار دولار استحققت خلال شهر سبتمبر ٢٠١٥، والتي سبق إصدارها في الأسواق العالمية في عام ٢٠٠٥.

— ارتفاع صافي الاستثمارات الأخرى ليسجل تدفقات للداخل بنحو ٧.٨ مليار دولار (٢.٢% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقارنة بتدفقات للداخل تقدر بنحو ٠.٥ مليار دولار (٠.٢% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي السابق، وذلك في ضوء تحقيق تسهيلات الموردين قصيرة الأجل صافي تدفق للداخل بنحو ٤.٠ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقابل ٢.٢ مليار دولار خلال فترة المقارنة، مما يعكس الثقة في الاقتصاد المصري في ظل قدرته على سداد التزاماته الخارجية. بالإضافة إلى ذلك فقد حققت الأصول والخصوم الأخرى صافي تدفقات للداخل بنحو ٤.٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، مقارنة بصافي تدفقات للخارج بنحو ١.٦ مليار دولار خلال فترة المقارنة.

**§ بينما سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للخارج بنحو ٣.٧ مليار دولار (١.١% من الناتج المحلي) خلال فترة الدراسة، مقابل صافي تدفقات للداخل بنحو ٢.٥ مليار دولار (٠.٧% من الناتج المحلي) خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤.**

**Ø طبقاً لأحدث البيانات المنشورة، فقد ارتفع إجمالي عدد السياح الوافدين خلال شهر مارس ٢٠١٦ ليصل إلى ٠.٤٤ مليون سائح، مقابل ٠.٣٥ مليون سائح خلال الشهر السابق. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع عدد الليالي السياحية خلال شهر الدراسة ليصل إلى ٢.٥ مليون ليلة، مقابل ١.٨ مليون ليلة خلال شهر المقارنة.**